

تطور العلاقات الصينية السعودية: الدوافع والمكاسب

The development of Sino-Saudi relations: motives and gains

خالد بقاص

Khaled Beggas

جامعة الوادي - الجزائر -

University of Eloued – Algeria-
Beggas.khaled85@gmail.com

* مسعود بالساسي

Messaoud Bessaci

جامعة الوادي - الجزائر -

University of Eloued - Algeria-
Bessaci-messaoud @univ-eloued.com

تاريخ الاستلام

Submission date
17/10/2022

تاريخ القبول للنشر

Acceptance date
18/03/2023

تاريخ النشر

Publication date
31/05/2023

ملخص:

يناقش المقال تطور العلاقات الصينية السعودية، والتي رغم حدايتها إلا أنها عرفت تطورا غير مسبوق، وفتحت مجالا واسعا للشراكة بين البلدين، حيث عرض لمراحل تطور هذه العلاقة، ثم دوافع البلدين لتطويرها وتعزيز مجالات التعاون بينهما، مروراً بمجالات الشراكة الاقتصادية بين البلدين وما حققته من مكاسب اقتصادية وسياسية.

وانتهى المقال ببحث مستقبل هذه العلاقة وإمكانية تطويرها إلى شراكة إستراتيجية شاملة تعزز المكاسب وترسخها، في ظل الصراعات الدولية ومصالح الدول الكبرى ضمن النظام العالمي.

الكلمات المفتاحية: الصين، السعودية، مبادرة الحزام والطريق، رؤية 2030، الشراكة الإستراتيجية.

Abstract:

This article discusses the development of Sino-Saudi relations, which, despite its recent history, has witnessed an unprecedented development, and opened a wide possibility for partnership between the two countries.

this article undertakes the stages of the development of this relation, between the two countries' as well as their motives for developing it and strengthening the areas of cooperation between them.

Finally, we reviewed the future of this relationship and the possibility of its development into a comprehensive strategic partnership. We concluded that this comprehensive strategic partnership between the two

* المؤلف المراسل

countries depends on consolidating the gains and dispelling fears of its impact on the interests of major international powers

Key words: China, Saudi Arabia, Belt and Road Initiative, Vision 2030, Strategic Partnership.

مقدمة:

شهد العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تطورا غير مسبوق في العلاقات الثنائية بين جمهورية الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية، ورغم حداثة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، والتي تعود إلى سنة 1990 م، إلا أن التعاون بين البلدين قطع أشواطاً كبيرة وشمل مجالات متعددة.

وقد جاء تنامي هذه العلاقة بين البلدين في فترة شهدت فيها منطقة الشرق الأوسط تغيرات جيوسياسية كبيرة، سمحت للصين بتعزيز نفوذها وإقامة علاقات إستراتيجية عالية المستوى مع القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة.

ويُرجع العديد من المحللين التقارب الصيني السعودي إلى التقاء الأهداف الإستراتيجية للدولتين، فالصين تسعى لتوسيع انتشارها الجغرافي في منطقة الشرق الأوسط لتعزيز مكانتها كقوة دولية، في مقابل سعي المملكة العربية السعودية لتنويع شراكاتها الإستراتيجية مع القوى الكبرى والاتجاه شرقاً نحو آسيا، وتطوير علاقاتها مع كل من الصين والهند واليابان. وتظهر معدلات التبادل التجاري، والاستثمارات المشتركة بين البلدين، والزيارات الرسمية عالية المستوى بين قيادات الدولتين، ومؤشراً على رغبة البلدين في تعزيز علاقاتها الثنائية وتطويرها لتشمل مختلف مجالات التعاون.

وهذا ما يطرح الإشكال التالي : ما حدود تطور العلاقات الصينية السعودية، وما أثر ذلك على المصالح الإستراتيجية بين البلدين؟
ومنه جاءت الفرضية التالية :

- كلما تعززت الثقة بين الصين والمملكة العربية السعودية، كلما تطورت علاقات التعاون.
- يؤدي تنوع مجالات التعاون بين البلدين إلى خدمة المصالح الإستراتيجية لكليهما.
واعتمدت الدراسة في هذا المقال على المقرب الواقعي في العلاقات الدولية، والذي يساعد في تفسير واقع العلاقات بين الدول استناداً إلى الأهداف المسطرة والاستراتيجيات المرسومة من قبل كل دولة، وتأثير الفواعل الدولية المختلفة على تلك العلاقات.

أهداف الدراسة:

- تحديد الدوافع التي سمحت بتطور العلاقات الثنائية بين الصين والمملكة العربية السعودية.
- دراسة مجالات التعاون بين البلدين والمكاسب المحققة بينهما.
- دراسة إمكانية تطوير العلاقات بين الدولتين إلى شراكة إستراتيجية شاملة.

المبحث الأول:

مسار العلاقات الصينية السعودية.

كانت المملكة العربية السعودية آخر الدول العربية اعترافاً بجمهورية الصين الشعبية سنة 1990 م، وجاء هذا التقارب الدبلوماسي بين البلدين بعد اجتماع رسمي بين الصين والسعودية في سلطنة عمان 1985 م.

المطلب الأول: مراحل تطور العلاقات الصينية السعودية.

مرت العلاقات الصينية السعودية بثلاث مراحل أساسية:

- 1- مرحلة التقارب الدبلوماسي قبل 1990 م.
- 2- مرحلة إقامة العلاقات الدبلوماسية 1990 م.
- 3- مرحلة تطور العلاقات الثنائية بعد 2013 م.

الفرع الأول: مرحلة التقارب الدبلوماسي ما قبل 1990 م.

عقد أول لقاء بين وزير الخارجية السعودي الأمير "فيصل بن عبد العزيز" مع رئيس مجلس الدولة "شوانلي" على هامش مؤتمر باندونغ باندونيسيا سنة 1955. وتم في هذا اللقاء، الاتفاق على السماح للحجاج الصينيين بأداء فريضة الحج¹. وبعد انضمام الصين للأمم المتحدة سنة 1971 وحصولها على مقعد تاويان في مجلس الأمن، سعت الصين لكسب مزيد من الاعتراف الدولي، وعملت على توسيع نطاق نفوذها الدبلوماسي في الشرق الأوسط وكسب مزيد من الاعتراف بشرعيتها السياسية وقطع علاقات دول المنطقة بجمهورية تاويان.

ورغم تمسك المملكة العربية السعودية بعلاقتها مع جمهورية تاويان، إلا أن العلاقات السعودية الصينية بدأت تتعزز من خلال مجموعة من الاتصالات غير الرسمية، وكان أو لقاء في سلطنة عمان سنة 1985.

ومع اشتداد الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي، سعت المملكة العربية السعودية للحصول على صواريخ باليستية دفاعية والتي حصلت عليها من خلال صفقة سرية مع الصين.

وجاءت صفقة بيع قذائف باليستية صينية للسعودية بعد رفض الولايات المتحدة الأمريكية بيعها للسعودية بضغط إسرائيلي، لتبدأ هذه الحادثة في التقريب بين البلدين. وعقدت الصين هذه الصفقة مع المملكة العربية السعودية لسببين:

1- العائد المادي الكبير من الصفقة.

2- اكتساب نفوذ سياسي في عاصمة رئيسية في الشرق الأوسط.

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 1988 تم فتح مكاتب تمثيل تجاري بين البلدين. وفي الوقت الذي شهد تدهور علاقات الصين بالعديد من الدول الغربية عقب أحداث ساحة تيانانمن الدموية سنة 1989. كانت العلاقات السعودية الصينية تتجه لإقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين وهذا ما تم في يوليو / تموز من سنة 1990.² ومع قطع المملكة العربية السعودية علاقاتها مع تايوان، دخل البلدان في مرحلة جديدة من العلاقات الرسمية العلنية.

الفرع الثاني: مرحلة تعزيز العلاقات الثنائية 1990 – 2013.

بعد نجاح الصين في إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع المملكة العربية السعودية، شرع البلدان في تعزيز هذه العلاقة عبر العديد من الزيارات الرسمية عالية المستوى بين البلدين والتي فتحت مجالات التعاون بينهما .

وتزامنت هذه المرحلة مع توجه القيادة الصينية نحو تبني اقتصاد السوق والإصلاح الاقتصادي الكبير الذي أدى إلى انفتاح الاقتصاد الصيني على العالم، وهذا ما رفع من حاجة الصين للطاقة وساهم في تعزيز مكانة السعودية كأكبر منتج للنفط في حسابات صانع القرار الصيني.

وترافق هذا الاهتمام الصيني بتعزيز العلاقات مع المملكة العربية السعودية بمجموعة من الزيارات الرسمية المتبادلة بين الدولتين وأهمها³:

1- زيارة الرئيس الصيني "جيانغ زيمين" (Jiang Zemin) للسعودية سنة 1999 م.

2- زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز للصين سنة 2006 م.

3- زيارة الرئيس الصيني " هو جين تاو " (Hu Jintao) للمملكة سنة 2009 م.

وركزت مجمل هذه الزيارات على تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وتأمين حاجة الصين من موارد الطاقة وتوسيع مجالات التعاون بين البلدين.

الفرع الثالث: مرحلة تطور العلاقات الصينية السعودية بعد 2013 م.

شهدت هذه المرحلة تطورا غير مسبوق في العلاقات الصينية السعودية بدافع رغبة البلدين في تطوير هذه العلاقات لتشمل كافة مجالات التعاون الثنائي.

وترافقت هذه المرحلة مع وصول الرئيس الصيني شي جين بينغ (Xi Jinping) للسلطة في 14 مارس 2013 مع التغييرات المهمة على رأس الهرم السياسي في المملكة العربية السعودية بوصول الملك سلمان بن عبد العزيز للسلطة وتنصيبه ملكا بعد وفاة أخيه الملك عبد الله بن عبد العزيز سنة 2015 م.

ومع جملة المتغيرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط عقب الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 وما تبعته من أحداث سمحت بتعزيز التقارب السياسي بين الصين والمملكة العربية السعودية وتطوير مجالات التعاون والشراكة الاقتصادية بين البلدين.

هذه المرحلة كرس لتقارب استراتيجي كبير بين الصين والمملكة العربية السعودية، والتقاء أهداف مبادرة الحزام والطريق الصينية مع رؤية المملكة 2030 التي أطلقها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان سنة 2016 م.

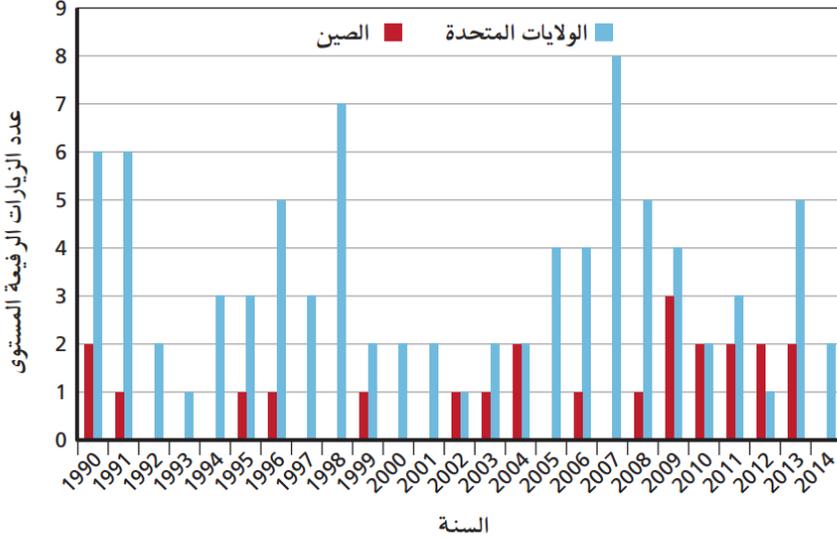
وقد شهدت هذه المرحلة زيارات رسمية تاريخية بين قيادات البلدين والتي تم من خلالها توقيع العديد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي بملايير الدولارات.

المطلب الثاني: الزيارات الرسمية بين الصين والسعودية.

تعتبر الزيارات الرسمية عالية المستوى بين دولتين، مؤشرا على درجة التقارب السياسي والتقاء المصالح بينهما، وعلى الأهمية التي تمنحها كل دولة لعلاقتها بالدولة الأخرى.

إن المتتبع للزيارات الرسمية عالية المستوى المتبادلة بين الصين والسعودية منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية سنة 1990، يلاحظ زيادة معدلاتها خاصة في أواخر العقد الأول من القرن 21، ووصلت هذه الزيارات إلى معدلات مقاربة لزيارات المسؤولين الأمريكيين للمملكة، إذ وصلت نسبة زيارات المسؤولين الصينيين للمملكة بـ 2.0 % مقابل 2.8 % للمسؤولين الأمريكيين في الفترة ما بين 2008 - 2013⁴، كما هو مبين في الشكل رقم (01)، وعرفت الزيارات المتبادلة بين الصين والسعودية زيادة ملحوظة بعد تولي الرئيس شي جين بينغ السلطة في 2013 م .

الشكل رقم (01) يوضح الزيارات الصينية والأمريكية رفيعة المستوى إلى المملكة العربية السعودية ، 1990-2014 م



المصدر: جُمعت المعلومات من قبل المؤلفين من قواعد بيانات مؤسسة RAND.

RAND RR1229-3.1

أولاً: الزيارات الرسمية بين الصين والسعودية قبل 2013.

كانت أول زيارة رسمية لرئيس صيني للمملكة العربية السعودية بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين سنة 1990، هي زيارة الرئيس الصيني جيانغزيمين (Jiang Zemin) للسعودية سنة 1990 والتي تم خلالها التوقيع على اتفاق ثنائي بين البلدين لتوسيع نطاق التعاون في مجال الطاقة.

ثم جاءت زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز للصين سنة 2006 كأول زيارة لملك سعودي لجمهورية الصين الشعبية وتم خلالها التوقيع على اتفاقيات اقتصادية في مجال النفط والغاز والمعادن.

في 2009 قام الرئيس الصيني هو جين تاو (Hu Jintao) بزيارة للمملكة العربية السعودية والتي أكد خلالها على أن الصين تعلق أهمية كبرى على العلاقات الثنائية مع السعودية ، وشدد على أن يكين حريصة على ترسيخ التعاون العلمي بين البلدين⁵.

ويلاحظ أن الزيارات الرسمية بين قيادات الدولتين في هذه الفترة كانت تهدف لتعزيز العلاقات الاقتصادية وبناء الثقة بين الدولتين .

ثانيا : الزيارات الرسمية بين الصين والسعودية بعد 2013.

كان لوصول الرئيس الصيني شي جين بينغ (Xijǐnpíng) للسلطة سنة 2013 م، دورا كبيرا في تطوير العلاقات الثنائية مع المملكة العربية السعودية خاصة بعد إطلاقه لمبادرة الحزام والطريق الصينية، ودعوة الرئيس الصيني المملكة العربية السعودية أثناء زيارة الملك سلمان بن عبد العزيز للصين في مارس 2014 يوم كان وليا للعهد للانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق، وأكد خلال هذا اللقاء على ضرورة تركيز الطرفين على التعاون في مجال الطاقة وتوسيع نطاق الشراكة في مجال الفضاء الجوي والطاقة المتجددة لإقامة علاقات أوثق.

ولتجسيد هذا التقارب الكبير بين البلدين زار الرئيس الصيني شي جين بينغ السعودية في يناير / كانون الثاني 2017 وتم خلال هذه الزيارة التاريخية التوقيع على 14 اتفاقية شملت مجالات التعاون في الفضاء، الطاقة المتجددة والعلوم.⁶

وفي مارس / آذار 2017 قام الملك سلمان بن عبد العزيز العاهل السعودي بزيارة رسمية للصين تم خلالها التوقيع على اتفاقيات تجاوزت قيمتها 65 مليار دولار والتي من ضمنها اتفاقية إنشاء مصنع للطائرات العسكرية من دون طيار.⁷

وبعدها في فبراير من سنة 2019، زار ولي عهد السعودية الأمير محمد بن سلمان الصين ضمن جولة شملت كل من باكستان والهند، وتم التوقيع في هذه الزيارة للصين على 14 اتفاقية ومذكرات تعاون في مجالات الطاقة، تخزين الزيوت، التعدين، واتفاقية مع وزارة السكن السعودية لإنشاء مدينة جديدة، واتفاقية لتنمية طريق الحرير المعلوماتي.

هذه الزيارات الرسمية عالية المستوى بين قيادات الدولتين ساهمت في تطوير التعاون الثنائي وتوسيع مجالات الشراكة الاقتصادية والتقارب السياسي بين البلدين.

المبحث الثاني:

الدوافع الصينية السعودية لتطوير العلاقات الثنائية.

يبدو أن التطور المتسارع في العلاقات الصينية السعودية خاصة بعد سنة 2013 م، لم يكن وليد رغبة متبادلة بين الطرفين فحسب، وإنما أملت مجموعة من الدوافع الخاصة بكل دولة، وكذلك جملة من المتغيرات السياسية والأمنية التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط والتي سمحت بتعزيز هذا التقارب السياسي والاقتصادي الكبير بين البلدين.

المطلب الأول: الدوافع الصينية.

تقف جملة من الدوافع وراء اهتمام الصين بتعزيز شراكتها مع المملكة العربية السعودية، وإمكانية تحقيق العديد من المكاسب، وأهم هذه الدوافع:

الفرع الأول: ازدياد أهمية منطقة الشرق الأوسط في الحسابات الإستراتيجية الصينية:

يعتبر الشرق الأوسط أحد أهم الأقاليم الفرعية في النظام الدولي، وساحة تنافس جيوسياسي كبير خاصة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ويعود الاهتمام الصيني بالإقليم إلى سببين رئيسيين:

1- من الناحية الجيوإستراتيجية، إذ ترغب الصين في توسيع نطاق نفوذها الإستراتيجي في المنطقة من خلال سياسة "التوازن خارج المجال"⁸، التي اعتمدها الحكومة الصينية للتوسع في وسط وغرب آسيا كرد على سياسة إدارة الرئيس الأمريكي "أوباما" سنة 2012 المسماة "إعادة التوازن في شرق آسيا".

2- ما يمثله الشرق الأوسط كمصدر مهم للطاقة والثروة، وممر تجاري دولي مهم بين الشرق والغرب .

ومنه جاء اهتمام الصين بتعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول الإقليمية الكبرى في المنطقة خاصة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، كدول الخليج وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية التي تعد أكبر منتج للنفط في المنطقة زيادة على المكانة الجيوإستراتيجية التي تحتلها في الإقليم.

الفرع الثاني: خدمة مبادرة الحزام والطريق.

في إطار سعي الصين لتعزيز مكانتها العالمية اقتصاديا، أطلقت سنة 2013 م مبادرة الحزام والطريق الاقتصادية كمشروع اقتصادي عملاق له أبعاد جيوإستراتيجية عالمية. ويسعى هذا المشروع إلى إقامة خطوط الربط الاقتصادي العملاقة بين القارات الثلاثة آسيا وإفريقيا وأوروبا والتي تمر جميعها بالشرق الأوسط ، وتضع مفاتيح التجارة الدولية بيد الصين.

1- تعريف مبادرة الحزام والطريق (New Silk Road):

هي مبادرة أطلقها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" سنة 2013 م باسم "حزام واحد وطريق واحد"، ووردت ضمن القرارات التشريعية في اجتماعات الدورة الثالثة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني المنعقد بين 9 إلى 12 سبتمبر / تشرين الأول سنة 2013 في

العاصمة بكين، والتي أقرت بضرورة دعم بناء الحزام الاقتصادي حتى يتم تشكيل وضع جديد من الانفتاح على الأصعدة كافة⁹.

تهدف مبادرة الحزام والطريق إلى إحياء وتطوير طريق الحرير التاريخية من خلال مد أنابيب الغاز الطبيعي والنفط وشبكات الطرق وسكك الحديد، ومد خطوط الكهرباء والاتترنت.

وتقوم مبادرة الحزام والطريق على خطين رئيسيين للربط الاقتصادي :
أطريق الحرير البري ينطلق من الصين مروراً بغرب آسيا إلى البحر المتوسط وصولاً إلى أوروبا.

ب- طريق الحرير البحري Maritime Silk Road والذي ينطلق من سواحل الصين مروراً بموانئ شرق آسيا وصولاً إلى الشرق الأوسط من خلال ربط الموانئ الرئيسية في طريق الحرير البحري وصولاً إلى المحيط الهندي وسواحل شرق إفريقيا وأوروبا.

2- دور المملكة العربية السعودية في مشروع الحزام والطريق:

تسعى الصين من خلال تطوير علاقاتها مع المملكة العربية السعودية إلى خدمة المشروع الاستراتيجي الكبير الحزام والطريق وذلك باستغلال الموقع الجغرافي للمملكة وإمكانياتها المادية ومكانتها الإقليمية كشريك فاعل لإنجاح هذه المبادرة وخدمة أهدافها الإستراتيجية، وهذا ما أكد عليه السفير الصيني في المملكة العربية السعودية "تشينغ وين" في تصريح صحفي سنة 2016 بقوله: "تحتل المملكة نقطة التقاء مهمة في الحزام والطريق وتعد من أهم الشركاء في البناء المشترك"¹⁰.

الفرع الثالث: مركزية المملكة العربية السعودية في القرار العربي والإسلامي.

فالصين تسعى لبذل جهود دبلوماسية من خلال تطوير علاقاتها بالدول الإسلامية خاصة الكبرى منها، لتحسين صورتها في العالم الإسلامي.

هذه الصورة التي شوهدتها الممارسات الصينية مع الأقلية المسلمة في مناطق الأويغور، ومنه جاء حرص الصين على تعزيز علاقاتها مع المملكة العربية السعودية من أجل الاستفادة من موقعها الإقليمي ومكانتها الدينية في العالم العربي والإسلامي من خلال دعم الصين للسياسات السعودية في الإقليم مقابل تفهم المملكة لسياسة الصين مع المسلمين أو على الأقل السكوت عليها.

المطلب الثاني: دوافع المملكة العربية السعودية.

جاء حرص المملكة العربية السعودية على تطوير علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع جمهورية الصين الشعبية، تحت تأثير مجموعة من الدوافع المحلية والإقليمية، التي أملتتها جملة من الظروف والمتغيرات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، مطلع القرن 21، واهم هذه الدوافع:

الفرع الأول: فتور العلاقات السعودية الأمريكية بعد 2001 م.

بدا الفتور في العلاقات السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي اتهم فيها مجموعة من مواطني المملكة العربية السعودية، وتم بعدها ممارسة مجموعة من الضغوط السياسية والأمنية على المملكة والتي من أهمها قانون "جاستا" أو ما يسمى "العدالة ضد الإرهاب" الذي أصدره الكونغرس الأمريكي سنة 2009 م بتأييد من نواب الحزبين الديمقراطي والجمهوري¹¹.

هذا القانون الذي يتيح لضحايا هجمات 11 سبتمبر 2001 م مقاضاة المملكة وطلب تعويضات مالية من الحكومة السعودية، وتبع هذا القانون مجموعة من السياسات التي اعتمدها إدارة الرئيس أوباما أهمها:

- 1- الانسحاب الأمريكي المفاجئ من العراق سنة 2012 والتغاضي عن الوجود الإيراني هناك.
 - 2- عقد الاتفاق النووي مع إيران 2015.
 - 3- تراجع واردات أمريكا من النفط السعودي.
 - 4- تأييد إدارة الرئيس أوباما لما يسمى بالربيع العربي سنة 2011.
 - 5- الإشارات المضطربة لإدارتي الرئيس "أوباما" والرئيس "ترامب" حول الالتزام بأمن واستقرار المنطقة مع اعتماد سياسة سحب القوات وإعادة الانتشار في المنطقة.
- كل هذه المؤشرات دفعت المملكة العربية السعودية لتعزيز علاقاتها مع الصين المنافس الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط والعالم.

الفرع الثاني: المزايا الاقتصادية التي توفرها علاقة المملكة بالصين:

وجدت المملكة العربية السعودية مجموعة من المزايا الاقتصادية في علاقتها بجمهورية الصين الشعبية، والتي من أهمها:

- 1- تعطش السوق الصينية للنفط، إذ بلغت حاجة الصين للنفط 13.5 مليون برميل يوميا سنة 2018.

2- دعم الصين لخطط التنمية المحلية في مجال الاستثمار والبنى التحتية في الشرق الأوسط، فقد أصدرت الصين سنة 2016 ما يسمى " الكتاب الأبيض " الذي يفصل سياستها التعاونية مع الشرق الأوسط وفق صيغة تعاونية تقوم على ثلاثة جوانب¹² :
أ- مجال الطاقة .

ب- مجال البنية التحتية والتجارة.

ج- مجال التقنيات المتقدمة كالطاقة النووية والفضاء والأقمار الصناعية.

3- براغماتية الصين وتركيزها على المنفعة المتبادلة ، وعدم إتباع سياسة المشروطة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

4- مرونة الجانب الصيني في تمرير الصفقات العسكرية الحساسة خلافا للدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص بسبب التعقيد المؤسساتي وضغط اللوبي الإسرائيلي.

5- أهمية الصين كشريك في الإستراتيجية التنموية السعودية 2030 التي طرحها ولي العهد السعودي سنة 2016 م.

وقد أشار عادل الجبير وزير الخارجية السعودي إلى ذلك في محاضرة في جامعة بكين سنة 2016 بقوله: "إن الصين بوزنها الاقتصادي العالمي يمكنها أن تلعب دورا مهما في الإستراتيجية التنموية التي طرحها ولي العهد محمد بن سلمان لتطوير المملكة بحلول 2030، وإن السعودية بصفتها أكبر مصدر عالمي للنفط وموقعها الاستراتيجي ومكانتها الهامة في العالم الإسلامي، يمكنها أن تلعب دورا بارزا في مبادرة الحزام والطريق"¹³.

الفرع الثالث: المزايا السياسية التي توفرها علاقة المملكة العربية السعودية مع الصين.

ترى المملكة العربية السعودية في تنامي قوة الصين في العالم وازدياد نفوذها في الشرق الأوسط فرصة تمكنها من الاستفادة لدعم مواقفها السياسية ومصالحها القومية الكبرى في الأقاليم، وشجع ذلك التوجه التطابق في مواقف الدولتين حول رفض الإملاءات الغربية و تدخلها في الشؤون الداخلية تحت حجة دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومن أهم تلك المزايا التي تشكل دافعا لتطوير العلاقات السعودية مع الصين :

1. إمكانية تنوع العلاقات مع القوى الكبرى في العالم وخلق نوع من التوازن في العلاقات يسمح للمملكة بالتخلص من الضغوط والإملاءات الغربية.

2. إبعاد أو على الأقل إضعاف علاقات الصين بالدول الإقليمية المنافسة خاصة إيران التي تربطها علاقات قوية مع الصين.

3. إعطاء إشارات للحلفاء خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بعدم ارتهان المملكة لخيارات دولة معينة حتى ولو كانت أمريكا.
4. إمكانية الاستفادة من المواقف الصينية بخصوص قضايا دعم الاستقرار والأمن في المنطقة ودعم المواقف السياسية للمملكة خاصة في الملف اليمني.

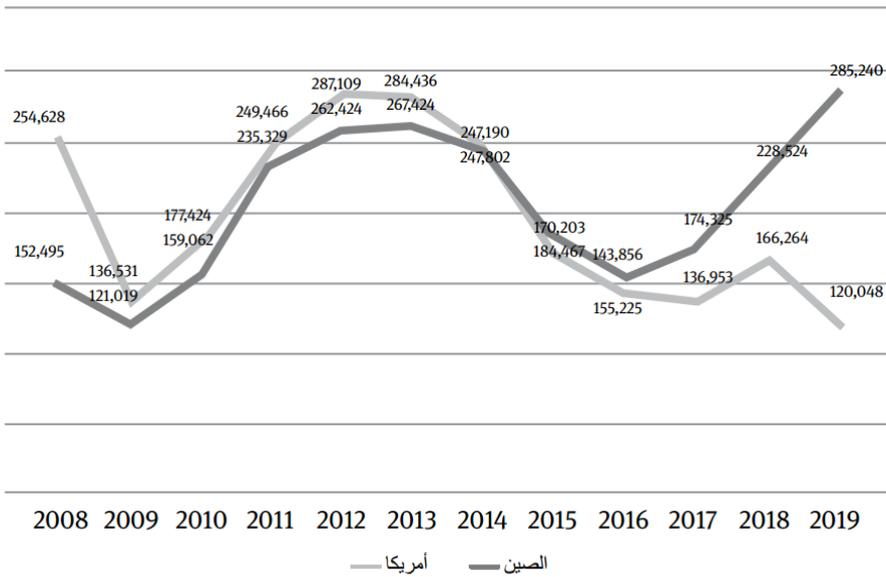
المبحث الثالث:

مجالات الشراكة الصينية السعودية ومستقبلها.

المطلب الأول: مجالات الشراكة بين الصين والسعودية.

الفرع الأول: التبادل التجاري.

سمحت اتفاقيات التجارة البينية بين الصين والسعودية منذ 1999 - تاريخ زيارة أول رئيس صيني للمملكة - في زيادة معدلات التبادل التجاري بين البلدين .
فمنذ 2014 أصبحت المملكة العربية السعودية الشريك التجاري الأول للصين في منطقة غرب آسيا، وتفوقت الصين على الولايات المتحدة الأمريكية في حجم التبادل التجاري مع السعودية منذ 2015 كما هو مبين في الشكل رقم 02 أدناه.¹⁴



الشكل رقم (02) حجم التبادل التجاري بين المملكة والصين وأمريكا

خلال الفترة (2008 - 2019) مليون ريال.

ويأتي على رأس الصادرات السعودية للصين النفط الخام الذي بلغ سنة 2010 حوالي 1 مليون برميل يوميا متجاوزة أنغولا كأكبر مصدر للنفط الخام للصين، إضافة إلى تصدير منتجات شركة سابك للمعادن والبتروكيماويات 2 مليار دولار سنويا فيما تصدّر الصين للسعودية الحديد والصلب والأجهزة والمعدات الكهربائية والمباني المصنعة، وبحسب جريدة الاقتصادية السعودية الصادرة في 22 فبراير / شباط 2019، سجّلت التجارة البينية السعودية الصينية قفزة كبرى خلال 2018 م، إذ ارتفعت بنسبة 32 % بما يعادل 56 مليار ريال سعودي لتبلغ 230.3 مليار ريال سعودي مقابل 134.3 مليار ريال سعودي سنة 2017¹⁵.

ومن خلال ما سبق تبين أن العلاقات التجارية بين الصين والمملكة العربية السعودية حققت مكاسب للدولتين من خلال ضمان الصين لمورد موثوق للنفط، إذ تحتل المملكة العربية السعودية قائمة الموردين للنفط بنسبة 16 % من حاجيات الصين. وفي مقابل ذلك عززت المملكة علاقاتها التجارية مع السوق الصينية التي تعد من أكبر الأسواق العالمية .

الفرع الثاني: الاستثمارات المشتركة.

يعود نمو الاستثمارات المشتركة بين الصين والمملكة العربية السعودية إلى التقاء الأهداف الإستراتيجية للدولتين، من خلال سعي الصين لإيجاد شركاء إقليميين في المنطقة لدفع مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين سنة 2013، وطموح رؤية السعودية 2030 التي أطلقتها ولي العهد السعودي الأمير "محمد بن سلمان" في 25 أبريل / نيسان 2016 والتي تهدف إلى جعل السعودية قوة استثمارية عالمية ومركزا عالميا يربط آسيا وأوروبا وإفريقيا، عبر تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط، وتعزيزت هذه الشراكة الاستثمارية بإنشاء صندوق استثمار مشترك بقيمة 20 مليار دولار¹⁶، وجاءت الاستثمارات المشتركة بين الدولتين في قطاعات الطاقة والبنى التحتية والموانئ والتكنولوجيات المتقدمة وصولا إلى التعاون العسكري .

1-الطاقة :

وتأتي أهم الاستثمارات في مجال الطاقة عبر الشراكة السعودية الصينية لإنشاء مصافي تكرير النفط من خلال الاستثمارات المشتركة بين : الشركة السعودية للبتترول (ارامكو) - شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC)-الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك). ومن أهم الاستثمارات المشتركة في مجال الطاقة¹⁷:

أ- إنشاء شركة ارامكو السعودية سنة 2004 م منشأة للبترول وكماويات في مقاطعة فوجيان جنوب شرق الصين تعالج 8 ملايين طن من النفط السعودي .
ب- عقد استغلال لشركة CNPC الصينية سنة 2004 لاستغلال حقول الغاز في صحراء الربع الخالي السعودية .
ج- سنة 2012 استثمرت شركة سابك السعودية في بناء منطقة جديدة عالية التكنولوجيا في مدينة شنغهاي الصينية .

ومنذ سنة 2016 تركزت الاستثمارات السعودية في منطقة يونان التي تسعى الصين إلى جذب الاستثمارات العالمية إليها وجعلها منطقة اقتصادية عالمية . وفي سنة 2012 تم عقد اتفاق سعودي صيني لإنشاء منشأة نووية للأغراض السلمية، وأما في مجال الطاقة الشمسية فقد تم توقيع اتفاق سنة 2017 بين الشركة الصينية للألواح الشمسية (LONG) مع مجموعة السبق السعودية لإنشاء بنية تحتية كبرى في السعودية لتصنيع ألواح الطاقة الشمسية .

2- البنى التحتية :

تعززت الاستثمارات الصينية السعودية في مجال البنى التحتية بعد انضمام السعودية للبنك الآسيوي الصيني للاستثمار في البنية التحتية سنة 2015 م، وأصبحت عضوا مؤسسا فيه، والذي بلغ رأسماله 50 مليار دولار .
وتركزت الاستثمارات المشتركة في هذا المجال:

أ- اتفاق تعاون بين وزارة السكن السعودية والصين لإنشاء مدينة جديدة في السعودية في ضاحية الأصفر والعديد من المدن الصناعية.
ب- اتفاقية التعاون البحري بين الحكومتين السعودية والصينية سنة 2017 لتعزيز التعاون في المجال البحري.

ومن خلال هذه الاتفاقية تم انضمام السعودية للاستثمار في ميناء "جوادر" الباكستاني بالشراكة مع الشركة الصينية الوطنية للبترول، لبناء الموانئ عبر المحيط الهندي والبحر الأحمر مروراً بقناة السويس وصولاً إلى ميناء "بيرپوس" اليوناني الذي يعد مركزاً للبضائع الصينية الموجهة لأوروبا¹⁸ .

هذه الشراكة ساهمت في رفع القيمة الإستراتيجية للموانئ في غرب السعودية المطل على البحر الأحمر وزيادة عوائدها الاقتصادية ضمن رؤية 2030، وتساهم في تعزيز مبادرة الحزام والطريق في شقها البحري.

الفرع الثالث: المجال العسكري.

يعود التعاون العسكري الصيني السعودي إلى أواخر الثمانينات من القرن الماضي وتعزز من خلال تطور العلاقات بين البلدين، ويركز التعاون الصيني السعودي في المجال العسكري على بيع الأسلحة الدفاعية الحساسة الصينية للسعودية وتتميز بكثير من الغموض والسرية. ومع سعي المملكة العربية السعودية لتوطين التكنولوجيا الدفاعية العسكرية، وجدت في الصين الشريك المفضل، وحسب تقرير لشبكة CNN الأمريكية في 5 يونيو/حزيران 2019، فإن المملكة وسعت البنى التحتية وطورت القدرات التكنولوجية المتعلقة بصناعة الصواريخ الباليستية من خلال صفقات كبيرة مع الصين¹⁹. وسبق أن تم الاتفاق بين الصين والسعودية أثناء زيارة الملك سلمان بن عبد العزيز العاهل السعودي للصين 2017، على إنشاء مصنع صيني سعودي للطائرات العسكرية من دون طيار.

المطلب الثاني: مستقبل الشراكة الصينية السعودية.

لا تخفي كل من الصين والسعودية رغبتها في تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية المتنامية بين الدولتين إلى شراكة إستراتيجية شاملة، على غرار اتفاق الشراكة الإستراتيجية بين الصين وإيران، الموقع في طهران في 27 مارس / آذار 2021 م. ويتوقف تعزيز هذه العلاقات بين البلدين إلى شراكة إستراتيجية على مجموعة من المحددات التي تتعلق بثلاثة أطراف رئيسية: السعودية، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الأول: السعودية.

حققت المملكة العربية السعودية العديد من المكاسب الاقتصادية والسياسية في علاقاتها المتنامية مع الصين، ولا تمانع في إقامة شراكة إستراتيجية شاملة بينها، إلا أن هذا التوجه من السعودية تحكمه ثلاثة محددات رئيسية:
- أن تضمن هذه الشراكة الإستراتيجية تنوع الشراكات الإستراتيجية مع القوى الكبرى لخدمة الاقتصاد والتحرر من سياسة الضغوط والإملاءات الغربية خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- لا تكون هذه الشراكة على حساب الشراكة الإستراتيجية الراسخة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

فبالرغم من فتور العلاقات الأمريكية السعودية، فلا تزال العلاقات الإستراتيجية قائمة بين الدولتين من خلال اعتماد المملكة العربية السعودية على المنتجات عالية التكنولوجيا التقنية والمعدات الصناعية والطبية والأسلحة النوعية من أمريكا، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والسعودية ودول الخليج نحو 113 مليار دولار سنة 2020 حسب صندوق النقد الدولي²⁰، إضافة إلى ما يوفره النظام المالي الأمريكي من عوائد استثمار المدخرات السيادية السعودية.

قدرة الصين على توفير بديل أمني وسياسي يخدم استقرار المنطقة في ظل الاستقطاب السعودي الإيراني، وهذا ما لم يتم إلى حد الآن.

الفرع الثاني: الصين.

تسعى الصين لتقديم نفسها كبديل استراتيجي لدول المنطقة، خاصة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، لتعزيز مكانتها الدولية وتحقيق مصالحها الإستراتيجية، ومنه جاءت الرغبة الصينية في تعزيز العلاقات المتنامية مع السعودية والوصول بها إلى شراكة إستراتيجية شاملة. ويتوقف هذا المسعى الصيني على:

- قدرة الصين على إتباع سياسة متوازنة وحيادية في المنطقة في ظل حالة الاستقطاب الإيراني السعودي، وهذا ما أشارت إليه الباحثة الصينية (w bing bing) من جامعة بكين بقولها: "يشكل التنافس والعداء بين السعودية وإيران والذي يعود إلى الثورة الإسلامية في عام 1979، أحد التناقضات الداخلية في النهج الذي تعتمده بكين تجاه الخليج العربي"²¹.

- حذر الصين من التورط في شراكات أمنية في المنطقة خشية التورط في النزاعات بين دول الشرق الأوسط، فهي تفضل تعزيز الشراكات الاقتصادية على الحضور العسكري المباشر والذي له كلفة مادية وسياسية كبيرة.

- عدم رغبة الصين في الصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة رغم حدة التنافس بين الدولتين فالاستثمارات الصينية وحركة سفنها التجارية، تستفيد من المضلة الأمنية التي توفرها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

الفرع الثالث: الولايات المتحدة الأمريكية.

رغم عدم المعارضة العلنية الأمريكية لهذا التقارب الاستراتيجي بين الصين والسعودية وإمكانية تحوله إلى شراكة إستراتيجية، إلا أن المخاوف الأمريكية من خطورة هذه الشراكة على

المصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ستدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى ممارسة الضغوط لتقويض هذه الشراكة بما تملكه من أوراق ضغط.

من أهم المخاوف الأمريكية :

- ما تمثله مبادرة الحزام والطريق من هيمنة وحضور على الأرض عبر الشراكة الصينية السعودية خاصة في مجال تقنيات الجيل الخامس 5G، التي ترسخ النفوذ الاستخباراتي الصيني في الإقليم وخطورة ذلك على الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة.

- سيطرة الصين على الموانئ الإستراتيجية في البحر الأحمر من خلال الموانئ الرئيسية التي يمر بها الطريق البحري لمبادرة الحزام والطريق، الذي يضع مفاتيح التجارة الدولية بيد الصين المنافس الأقوى لأمريكا في المنطقة.

هذه المخاوف الأمريكية دفعت الولايات المتحدة لتحذير حلفائها في المنطقة من هذه الشراكات المتنامية مع الصين، على غرار التحذير الذي وجهه وزير الخارجية الأمريكي السابق "مايك بومبيو" لإسرائيل سنة 2020 من أن تعاونهم مع الصين سيعرض علاقتهم الإستراتيجية مع الولايات المتحدة للخطر²².

وهذا ما استفعله الولايات المتحدة مع السعودية في حال تعرض مصالحها للخطر، عبر فرض العقوبات، وإلغاء العديد من الامتيازات، مثلما فعلت أمريكا مع الحليف التركي بعد عقد صفقة S400 مع روسيا.

الخلاصة:

تطورت العلاقات الصينية السعودية منذ مطلع الألفية الثالثة، وشملت العديد من مجالات التعاون بين البلدين، مدفوعة برغبة البلدين في البحث عن شراكات إستراتيجية غير تقليدية، وعملت المتغيرات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط بعد 2011 على دفع هذه العلاقة وتطويرها.

وكان لالتقاء الأهداف الإستراتيجية للدولتين من خلال مبادرة "الحزام والطريق الصينية" و "رؤية 2030 السعودية" دورا كبيرا في تعزيز هذه العلاقات وفتح مجالات تعاون اقتصادي وعسكري بين البلدين.

وبالرغم من وسع مجالات الشراكة والتعاون الصينية السعودية، إلا أنها لم تصل بعد إلى حدود الشراكة الإستراتيجية الشاملة، التي يرغب فيها قادة البلدين، هذه الشراكة التي تحتاج ثلاث دعائم أساسية:

- 1- مزيدا من الوقت لتعظيم المكاسب وترسيخها على المدى المتوسط والبعيد.
 - 2- العقلانية التي تمنع من أن تكون هذه الشراكة الإستراتيجية على حساب مصالح شركاء الدولتين الإقليميين والدوليين.
 - 3- الحرص على أن لا تتثير مخاوف القوى الدولية الكبرى، التي لها مصالح إستراتيجية في الإقليم، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك أدوات الضغط الاقتصادية والأمنية لعرقلة هذه الشراكة.
- ومن خلال ما تقدم ذكره ، فان العلاقات الصينية السعودية وصلت إلى تقارب استراتيجي كبير في انتظار أن تتجسد الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين الدولتين .

الهوامش:

- 1حسين إسماعيل ، مرحلة جديدة في العلاقات الصينية – السعودية ، موقع الصين اليوم، تاريخ الإطلاع: 2022/04/10، على الرابط : <https://bit.ly/3gfL3KQ>
- 2Saudi Arabia and China Extend Ties Beyond Oil, china brief, vol.5, NO 20 , October 17, 2014.
- 3اندرو سكويل، عليرضا نادر، الصين في الشرق الأوسط : التين الحذر، مؤسسة Rand، كاليفورنيا، 2016، على الرابط : <https://bit.ly/3eDCLfB>
- 4اندرو سكويل، عليرضا نادر، مرجع سابق، ص 43.
- 5حسين إسماعيل، مرجع سابق.
- 6وحدة الرصد والتحليل، السعودية والصين، حدود الشراكة وآفاقها، مركز الفكر الاستراتيجي، اسطنبول، تاريخ النشر: 2020/02/13، تاريخ الإطلاع: 2022/04/20، على الرابط: <https://bit.ly/3TrhVyQ>
- 7نفس المرجع.
- 8محمد بن صقر السلمي، التنافس الأمريكي الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط، الرياض، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 22 ابريل 2021، ص 05.
- 9إسلام عيادي وآخرون، مبادرة الحزام والطريق الصينية : مشروع القرن الاقتصادي في العالم، ط 1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2019، ص 12.
- 10لي تشانغ وين، أفق واسع للعلاقات الصينية السعودية، موقع سفارة جمهورية الصين في المملكة العربية السعودية، تاريخ النشر: 2016/01/26، تاريخ الإطلاع: 2022/05/25، على الرابط: <https://bit.ly/3S6nC3S>
- 11محمد عايد، تطور العلاقات السعودية مع الصين وروسيا : إستراتيجية أم تكتيك، موقع وكالة الاناضول، تاريخ النشر: 2019/06/20، تاريخ الإطلاع: 2022/06/02، على الرابط: <https://bit.ly/3ELq5hq>

- 12 محمد بن صقر السلمي، مرجع سابق، ص 19.
- 13 عادل الجبير، أفاق واسعة للتوفيق بين رؤية السعودية 2030 والحزام والطريق، موقع سفارة جمهورية الصين في المملكة العربية السعودية، تاريخ النشر: 2016/08/31، تاريخ الإطلاع: 2022/06/25، على الرابط : <https://bit.ly/3MyVsxs>.
- 14 عبد الله عبد المحسن الفرج، مراحل تطور العلاقات الاقتصادية بين السعودية والصين، مجلة الدراسات الصينية العربية، مجلد 01، عدد 01، 2021، ص ص 90-104، على الرابط : <https://doi.org/10.1515/caas-2021-2009>
- 15 Yoel guzansky, Galia lovi, Saudi Arabia-China Relations: A Brave Friendship or Useful Leverage ?, Policy analysis, vol 23, N° 2, 2020, Accessed at: <https://bit.ly/3gehIWD>.
- 16 وحدة الرصد والتحليل، السعودية والصين حدود الشراكة وآفاقها، مرجع سابق.
- 17 اندرو سكوبيل، عليرضا نادر، مرجع سابق، ص 37.
- 18 عزه جمال عبد السلام زهران، الدور المحوري للسعودية مع الصين في إحياء طريق الحرير في ضوء رؤية 2030، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 4، العدد 8، يوليو 2019، الصفحة 179-212، على الرابط: <https://bit.ly/3g521vr>.
- 19 محمد عايد، مرجع سابق.
- 20 عيسى نهاري، السعودية تعيد تعريف علاقتها بالغرب بالافتتاح على الصين، موقع independentarabia.com، تاريخ النشر: 2022/02/05، تاريخ الإطلاع: 2022/07/13، على الرابط : <https://bit.ly/3gehWrl>.
- 21 اندرو سكوبيل، عليرضا نادر، مرجع سابق، ص 46.
- 22 داود عمر داود، أزمة أمريكية إسرائيلية تلوح في الأفق بسبب الصين، موقع الجزيرة نت، تاريخ النشر: 2020/05/20، تاريخ الإطلاع: 2022/07/20، على الرابط : <https://bit.ly/3MCo4pr>.